

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ENR/1995/WG.1/CP.1
28 September 1995
ORIGINAL: ARABIC



برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع خبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١
في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا
٥-٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
عمان

الورقة القطرية جمهورية العراق

THE ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
12 NOV 1995
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

صدرت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

95-0438

ورقة عمل مقدمة

أجتماع مجموعة الخبراء بخصوص تطبيقات جدول أعمال القرن (٢١) حول الادارة المائية المتداخلة لدول الاسكوا المنعقد في بيروت للفترة ٦ - ١٠/٥/١٩٩٥

١- المقدمة

تقع جمهورية العراق ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وتتراوح معدلات سقوط الامطار فيها بين ١٢٠ ملم/سنويًا في المناطق الشمالية الشرقية و ١٠٠ ملم/سنويًا وأقل في المناطق الجنوبية والغربية من البلاد .
ان معدلات التبخر في العراق عالية وتردد كمية التبخر خلال فصل الصيف يصل الى حوالي (٥١) ملم/يوميا ، اما الرياح السائدة فهي شمالية غربية .
ان معظم ترب العراق رسوبية وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية منه وتتراوح نسجتها من متوسطة قرب ضفاف الانهار الى ناعمة في الاحواض والاراضي المنخفضة .

تتمثل الموارد المائية السطحية للعراق شهر دجلة وروافده ونهر الفرات ويشترك في حوضي التغذية لهذين النهرين كل من تركيا وسوريا وايران . يبلغ المعدل العام للايرادات المائية السنوية لحوض دجلة وروافده (٤٨ر٤٩) مليار متر مكعب ، أما بالنسبة لحوض الفرات فان معدل الايراد السنوي الطبيعي للعراق المسجل للفترة من ١٩٣٠ - ١٩٧٢ بلغ (٣٠ر٣٠) مليار متر مكعب سنويًا وانخفص هذا الايراد خلال فترة املاً سدي كيبان في تركيا والطبقة في سوريا الى (٢٢ر٩) مليار متر مكعب سنويًا للاعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ والتي (١١ر١١) مليار متر مكعب خلال فترة املاً سد اياتورك في تركيا للاعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، علماً بان معدل ايراد نهر الفرات للفترة ما بين املاً سدي كيبان والطبقة واملاً سد اياتورك قد بلغ (٤٠ر٢٧) مليار متر مكعب .

تنسم تصارييف نهري دجلة والفرات بتغيرات كبيرة على مدار السنة حيث تزداد التصارييف خلال مواسم الفيضان وتنخفض خلال مواسم الصيف وقد تم تسجيل حدوث أكثر من (٣٠) فيضاناً كبيراً للفترة الممتدة بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين ، وسببت تلك الفيضانات اضراراً كبيرة بالاراضي الزراعية

والمساكن والطرق في العراق .

بهدف السيطرة والتثليل الامثل للموارد المائية للعراق تم انشاء العديد من السدود والخزانات الكبرى والنواطم القاطعة الرئيسية ونواطم توزيع المياه ويتم وضع خطط سنوية للتثليل تستند الى مؤشرات السنة المائية وتستهدف تخزين المياه اللازمة للايفاء بالاحتياجات المائية المختلفة على مدار السنة .

٠٢ ادارة وتطوير الموارد المائية

تتولى وزارة الري في جمهورية العراق مهمة ادارة وتطوير وتنمية الموارد المائية وحصرها وتحديد مصادرها واستخداماتها وتشغيل وصيانة المشاريع الاروائية ووضع الخطط لدرء أخطار الفيضان ومواجهة مواسم الشحنة في المياه ، كما وتتولى الوزارة مهمة التخطيط الشامل للموارد المائية في القطر وانشاء السدود التخزينية والتحويلية ونواطم الفبط على الانهار والروافد وانشاء المشاريع الاروائية وتنفيذ مشاريع استصلاح الاراضي وادخال نظم الري الحديثة والممكنتة وبما يؤمن استغلال وتطوير الموارد المائية واستخداماتها بشكل افضل ، ويتم اجراء دراسات الجدوى الفنية - الاقتصادية الخاصة بالمشاريع الاروائية واعداد التفاصيل ومستندات التنفيذ وتقدير الموارد المنفذة ومن قبل المراكز الاستشارية والدوائر التابعة للوزارة .

يجري العمل حالياً بأسكمال دراسة التخطيط الشامل للموارد المائية وتطوير الاراضي في العراق وتشمل دراسة الظروف الطبيعية من مناخ ومصادر مائية وظروف جيولوجية وهيدروجيولوجية وظروف استصلاح التربة ومصادر الاعشاب والعلف الطبيعي ودراسة الانتاج الزراعي الحالي وتطوير الزراعة على المدى البعيد ودراسة تجهيز الموارد المائية ب ضمنها دراسة الزراعة المروية وتجهيز المياه الى المدن والقصبات والصناعة وتجهيز المياه للزراعة ولاغراض الصرف الصحي وسقي المراعي والغابات ودراسة هندسة الطاقة وتجهيز الطاقة والنقل المائي وتطوير الشروق السكانية ، كما وتشمل الدراسة السيطرة على الجريان في الانهار واستخدام المياه والسيطرة على فيضانات نهرى دجلة والفرات وخطط السيطرة المركزية على المشاريع المائية والاروائية ب ضمنها مشاريع الحفاظ

على الموارد المائية وتدابير السيطرة على تعرية الاراضي والهياكل الخاصة بالانشاءات والاستثمارات المتعلقة بالموارد المائية .

ان الموارد المائية للعراق تتأثر بشكل كبير كما ونوعا بالمشاريع الخزينة والارواحية التي تقام في الدول المتشاطئة مع العراق وأية خطط مستقبلية لتطوير وتنمية هذه الموارد واستخداماتها لا يمكن فهمان نجاحها دون توفير الحد الادنى المقبول من المياه والذي يؤمن الاحتياجات المائية المختلفة لكلا الحوضين .

ان احتمالات نقص الموارد المائية الواملة الى العراق ستزداد بعد استكمال المشاريع الارواحية المخطط تنفيذها في دول أعلى حوض دجلة والفرات ، كما وان احتمالات تردي نوعيتها ستزداد هي الأخرى بسبب تلسك المشاريع حيث تسعى تركيا وسوريا الى استزراع أكثر من (٢٤٠) مليون هكتار من الاراضي في حوض الفرات وأكثر من (٩٥٠) ألف هكتار من الاراضي التي تروي من حوض دجلة .

ان عدم التوصل الى اتفاق حول قسمة المياه وتحديد حصة كل بلد من البلدان المشاركة في حوض دجلة والفرات يشكل عائقا يحول دون اقرار الخطط النهائية الخاصة بتنمية وتطوير الموارد المائية للعراق .

٣. تقييم الموارد المائية

تعاني الدول النامية بوجه عام بخمنها العراق من العرقليل التي تعيّن الدول المتقدمة بوجه عمليات نقل التكنولوجيا وعلى الاخر التكنولوجيات التي تتسم بتطورها من النواحي ذات العلاقة بالبيئة أي تلك التي لا تنتج عنها ملوثات كبيرة وكذلك التكنولوجيات المتقدمة لمعالجة هذه الملوثات بكل مناسبة .

لقد لجأت العديد من الدول المتقدمة الى نقل الصناعات الملوثة للبيئة من اراضيها واقامتها في اراضي الدول النامية كأسلوب من أساليب المنافسة الاقتصادية حيث أن تطبيق المحددات البيئية المعمول بها في الدول المتقدمة

تضييف الى كلف الانتاج مصاريف باهظة تجعل من السلعة المنتجة غير منافسة في الاسواق العالمية .

بالإضافة إلى ذلك فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى وضع معوقات كبيرة أمام تمويل المشاريع الصناعية ذات التكنولوجيات الملائمة من الناحية البيئية عندما ترغب الدول النامية بإقامة مثل هذه المشاريع لديها كما وتعمل لى رفع نسب الفائدة مما يرهق كاهل الدول النامية ويجعل كلف تلك المشاريع غير اقتصادية .

وبالنظر للطبيعة المتقدمة للتكنولوجيات ذات العلاقة فإن ادارتها وتنظيمها وميانتها من قبل الدول النامية يعتبر معهلاً كبيراً حيث تعاني تلك الدول من مشكلة توفير الخبراء لهذا الغرض وتفرض الدول المتقدمة شروط مجحفة لقاً، توفير الخبرة اللازمة في مثل هذه المجالات ويشمل ذلك الاجور العالية ومن اياها يصعب على الكثير من الدول تأمينها ويشمل ذلك المشاريع الجديدة والمشاريع القائمة التي تحتاج الى عمليات تطوير وتحسين .

وقدر تعلق الامر بتقييم الموارد المائية من النواحي البيئية فهناك بعض
النفع لدى العراق في المستلزمات المطلوبة للتقييم والرصد المستمر للموارد
المائية لتأمين انشاء نظم معلومات متكاملة تسخر لاغراض تطوير برامج وسياسات
ادارة المياه حيث تحول ظروف الحصار دون تحقيق التطوير المطلوب في هذا
المحال .

ان العراق يسعى كهدف نهائي الى انشاء شبكة مراقبة تدار من مركزيا للسيطرة على الموارد المائية للقطر ، علما بأن الامكانيات المتاحة حاليا تؤمن قراءة مناسب الخزانات وعدد من المواقع على الانهار والروافد الرئيسية كما ويجري قياس تصاريف ونطعجة عدد من تلك المواقع دوريا .

٤. حماية الموارد المائية ونوعية المياه ونظم البيئة
المائية والتطور المائي

بتسرع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد ثورة تموز ١٩٦٨ ودخول حلقات التصنيع الأساسية وزيادة التحضر خلال العقدين الماضيين برزت الحاجة إلى تطوير السياسات التنموية التي تقي البيئة العراقية من التدهور وخاصة ما يتعلق بالموارد المائية .

ان اقرار أهمية الاعتبارات البيئية في خطط التنمية القومية بُرِزَ بشكل واضح اعتباراً من خطة التنمية القومية للاعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وما بعدها والتي أقرت مسألة العناية بحماية الصحة البشرية والثروة النباتية والحيوانية من أخطار تلوث البيئة الهوائية والمائية والتربة والتي أكدت أهمية اعداد دراسات تقدير حجم التلوث ومعدلات زيادته السنوية وتحديد أسبابه ومصادره المختلفة وسائل معالجته ، وقد عمقت خطط التنمية القومية اللاحقة مسألة الاهتمام بالجانب البيئي فمن سياساتها وأعتبرت حماية وتحسين البيئة وتطويرها والحفاظ على مقوماتها والعمل على منع تلوثها احدى مهامها الأساسية .

نتيجة لهذه السياسات التنموية تم تحسين الظروف البيئية لكـل من المناطق الحضرية والريفية في العراق حيث تم تقطيـتها بالمياه الصالحة للشرب كما وان تنظيم المدن والقصبات وفق أوسـن تخطيطية علمية لاستعمالات الارض وتم تخصيص موقع مناسب من الناحية البيئية للطمر الصحي اتبـعـتـ فيها الغوابـط والشروط البيئية المناسبة ، كما وان سياسـةـ المـوقـعـ الصـنـاعـيـ فيـ العـراـقـ اعتبرـتـ الجـانـبـ البيـئـيـ أحدـ الشـروـطـ الاسـاسـيـ لـقـبـولـ المـوقـعـ الصـنـاعـيـ وأـتـغـدـتـ مـجمـوعـةـ منـ الـاجـراءـاتـ التيـ تـضـمـنـ اـنشـاءـ وـحدـاتـ لـمـعـالـجـةـ المـيـاهـ الـمـتـخـلـفـةـ وـالـمـرـشـحـاتـ فـيـ الـمـصـانـعـ الـتـيـ شـيدـتـ فـيـ الـفـترـاتـ السـابـقـةـ الاـ انـ اـسـتـمـارـ الـحـمـارـ الـاقـتصـاديـ الـجـائـرـ عـلـىـ العـراـقـ جـعـلـ اـمـكـانـيـةـ تـحـقـيقـ هـذـاـ الـبـدـفـ الـبـيـئـيـ مـسـتـحـيلـاـ لـمـاـ يـتـطـلـبـهـ مـأـجـبـةـ وـمـعـدـاتـ وـمـخـتـهـراتـ يـجـبـ تـوـفـيرـهـاـ بـالـعـمـلـاتـ الصـعـبةـ ،ـ الاـ انـ السـعـيـ بـهـذـاـ الـمـجـالـ اـسـتـمـرـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـشـارـيعـ الـتـيـ اـمـكـنـ تـنـفـيـذـهـاـ بـالـامـكـانـاتـ الـمـتـاحـةـ مـحـلـيـاـ فـقـدـ اـقـرـتـ خـطـةـ التـنـمـيـةـ الـقـومـيـةـ الـاخـيـرـةـ اـسـكـمالـ مـشـروعـ (ـ المـصـبـ العـامـ)ـ لـمـيـاهـ الـبـرـزـ وـالـمـسـمـيـ بـنـهـرـ صـادـمـ وـالـذـيـ تـمـ اـنـجـازـهـ فـيـ عـامـ ١٩٩٢ـ وـذـكـ لـاـهـمـيـتـهـ فـيـ تـخـلـيـصـ مـشـارـيعـ وـسـطـ وـجـنـوبـ الـعـراـقـ مـنـ مـيـاهـ الـبـرـزـ الـتـيـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـغـدـقـ الـتـرـبـ وـالـتـيـ كـانـ يـعـرـفـ مـعـظـمـهـاـ إـلـىـ الـانـهـارـ الرـئـيـسـيـ مـسـبـاـ تـرـديـ نـوـعـيـ مـيـاهـاـ .

لقد انعكس الاهتمام بالاعتبارات البيئية ضمن خطط التنمية القومية على تطوير أساليب دراسة وتقدير الأثر البيئي في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمختلف المشاريع الجديدة سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية أو بنى ارتکارية حيث لا يتم اقرار أي مشروع جديد ضمن الخطط الاستثمارية

السنوية الا بعد ثبوت جدواه الفنية والاقتصادية التي تجرى وفق معايير تأخذ بنظر الاعتبار الاثر البيئي ومدى تأثير المشروع على تحسين أو تخريب البيئة المحيطة (مياه ، هواء ، تربة) واحتساب الكلف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على معالجة الاثر البيئي السلبي للمشروع وتأثير ذلك على مجمل الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع .

ان السياسات البيئية في العراق تؤكد على الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية وبما يؤمن تحقيق التنمية القومية المضطربة وعدم التخريب بالبيئة الطبيعية نتيجة لهذا الاستغلال باعتبار ان الموارد الطبيعية واستغلالها حق للجيل الحالي والاجيال القادمة ، وتوّكّد السياسات البيئية على معالجة المشاكل البيئية للمشاريع القائمة وتبني سياسات موقعة للمشاريع تنسجم مع المتطلبات والمحددات البيئية ، كما وتهدّف تلك السياسات الى زيادة الرقعة الخضراء والحد من عمليات الزحف الصحراوي والعمري على الاراضي الزراعية والى الحد من مشكلة زيادة ملوحة تربة الاراضي الزراعية ومعالجة ملوحة مياه نهرى دجلة والفرات والى التوسيع في مشاريع معالجة المياه الثقيلة في المدن والقصبات العراقية .

ان تحقيق الاتساق بين السياسات التنموية والبيئية قد لا يكون بالشيء العسير الا ان ترجمة هذه السياسات الى اهداف قد يولد نوع من التعارض بين الاهداف التنموية والبيئية حيث ان استمرارية الحفاظ على بيئه نظيفه ومحبولة مع تسارع معدلات التنمية القومية وخاصة في المجال الصناعي معناه صرف مبالغ استثمارية كبيرة تكون على حساب تحقيق معدلات تنمية اقتصادية معينة على المدى القصير وعليه لابد من تحقيق درجة عالية من التنسيق بين الاجهزه التخطيطية والاجهزه البيئية ولابد من اصدار التشريعات الفضوريه التي تحكم عملية الحفاظ على بيئه نظيفه ومحبولة ، وفي العراق تم قطع خطوات جيدة على طريق تعميق التشريعات البيئية ودعم التنسيق المؤسسي بين الاجهزه التنموية والبيئية على المستويين المركزي ، القطاعي والمكاني (المحافظات) ، ففي مجال التشريعات البيئية صدرت العديد من القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم وتدعى العمل البيئي لفمان المراقبة والسيطرة على الملوثات الناجمة عن مختلف الانشطة الاقتصادية والحضرية (الصناعية والزراعية والخدمية) ومن

أبرزها قانون لحماية وتحسين البيئة ونظام لصيانة الانهار والمياه العمومية من التلوث وفوابط ومحددات بيئية للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية تم بموجبها تصنيف الانشطة حسب درجة تلويتها للعناصر الطبيعية (تربة وهباءً ومياه) وأفاضة الى ما تقدم هناك بعده التشريعات والتعليمات البيئية التي تنظم حالات بيئية معينة كقانون منع الغواص ، ونظام الرقابة الصحية للمعامل ونظام تنظيف الطرق والتخلص من الفضلات ومواصفات الدفن الصحي للنفايات وقانون تنظيم استثمار المقاولات .

في مجال التطوير والتكامل المؤسسي للأجهزة البيئية والتنمية تم تحقيق خطوات مهمة على طريق تحقيق التكامل والاتساق بين الاهداف البيئية والتنمية وال القطاعية من خلال قنوات تمثل بجلس لحماية وتحسين البيئة و المجالس فرعية لحماية وتحسين البيئة في المحافظات ولجنة لتخصيص الاراضي لمشاريع الدولة ويتم من خلال الاجهزه التنسيقية العمل على تنسيق السياسات والأجراءات التنموية والبيئية ، ولابد هنا من الاشارة الى انه وبعد تحويل العديد من الانشطة المهمة في القطاعين الصناعي والزراعي الاشتراكي الى القطاع الخاص توسع وبشكل ملحوظ دور واهتمام القطاع الخاص بالجوانب البيئية ، كما وجرى اهتمام بنشر التوعية البيئية بين مختلف شرائح المجتمع وغير كافة وسائل الاعلام المتاحة .

٤. المياه اللازمة لانتاج الغذا وتنمية الوطنية

بهدف تأمين الغذا وتحقيق تنمية زراعية قابلة للاستمرار وباعتبار ان القطاع الزراعي هو المستهلك الاول للمياه في العراق لذا يتم ايلاً موضوع ادارة موارد المياه وضمان كفاءة استخدامها أهمية كبيرة حيث جرى ادخال نظم الادارة المحسنة في تصميم شبكات الري والبرزل وبنائهما وتشغيلها وصيانتها بحيث يمكن استخدام موارد المياه بكفاءة عالية والمحافظة على انتاجية التربة على اسوى قابلة للاستمرار وكذلك اعتماد طرق الري الحديثة كالري بالرش او التنسقيط والسعى لتقليل غائفات النقل وفوائد التبخر .

لقد قطع العراق شوطاً كبيراً في ادارة المياه والسيطرة على الموارد المائية عن طريق انشاء السدود والخزانات ومنتشرات السيطرة على مناسبات مياه الانهار (كالسدات والنواطم) ، كما وتم تحسين الشبكات الاروائية للمشاريع

القائمة ويجري تطهير الانهر والجداول سنويا ويتم العمل على تبطين قنوات الري واستصلاح الاراضي وانشاء شبكات البزل والمصبات الرئيسية لها .
ان تأمين المياه اللازمة للزراعة يجري وفق اسلوب تخزين سنوي في السدود والخزانات القائمة على نهر دجلة وروافده ونهر الفرات للوصول في نهاية موسم الغزن الى أقصى ما يمكن حزنه وفقا لمؤشرات السنة المائية ومتغيرات الظروف المناخي لتأمين المياه اللازمة للagraفي المختلفة وعلى وجه الخصوص الزراعية منها ، أما استعمالات المصادر المائية في الانشطة الاقتصادية الوطنية الأخرى فانها تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية المياه .

ان التنمية الصناعية الكثيفة والزيادة السكانية الكبيرة تؤدي الى زيادة في المياه المختلفة عن النشاطات الصناعية والبلدية ، كما وان التطور الزراعي والتوسيع في استعمال الاسمدة الكيميائية والمبيدات الخامة بمكافحة الآفات الزراعية جميعها تؤثر على نوعية مياه المصادر المائية التي تصرف اليها تلك المخلفات وهذا يتطلب اجراءات للحد من تصريف المياه المختلفة دون معالجتها وايجاد البدائل لتصريف مياه البزل بعيدا عن مياه الانهار ، وتحدد الامكانيات المتاحة محليا من تطبيق التعليمات والفوابط التي تستهدف نظام رقابة صارم بهذا الصدد لعدم توفر الاجهزة اللازمة لمعالجة المياه المختلفة عن تلك النشاطات ، أما بالنسبة لمياه البزل فان نهر دام المنجز عام ١٩٩٢ يستهدف تخلصي المصادر المائية في وسط وجنوب العراق من مياه البزل ويطلب استكمال شبكات البزل وربط مصباتها به وهذا يصعب تنفيذه في الظروف الحالية للعراق بسبب ظروف الحصار . ان لنهر دام فوائد بيئية عديدة حيث يتم من خلاله نقل مياه البزوول من الاراضي المتملحة للمشاريع الارواحية الواقعة في سهل وادي الرافدين الى الخليج العربي وذلك بدلا من تصريفها الى نهري دجلة والفرات وتلویث مياههما (حيث تقدر كمية الاملاح التي سيتم التخلص منها عن طريق المشروع بحوالي (٨٠) مليون طن سنويا) والحفاظ على مياه النهرين بنوعية ملائمة صالحة للارواح وللاستخدامات البلدية والصناعية وغيرها . ان مجموع الاراضي التي يخدمها هذا النهر تقدر بحوالي (٥٦) مليون هكتار حيث أن غسل الاملاح والاستصلاح في تلك الاراضي ونقلها خارج الارض الزراعية يؤديان الى زيادة الانتاجية بدرجة كبيرة والمساهمة في الامن الغذائي للسكان وتطويره . ولن هذا النهر فوائد أخرى منها تطوير الشروة السمكية وتشييد الكثبان الرملية في

المناطق التي يمر فيها المشروع ليقف الزحف الصحراوي على المشاريع الزراعية .
في وسط وجنوب العراق اضافة الى الاستفادة منه في النقل النهري وايجاد فرعي
عمل كثيرة للسكان وخلق تجمعات سكانية على طول المسار . ان نهر دام قد
حسن جدرها مياه شط العرب التي تخدم مدينة البصرة وذلك بتقليل المياه
الراجعة من المصارف فبدلا من رميها في نهر دجلة والفرات اللذان يشكلان شط
العرب أصبحت تذهب الى الخليج العربي مباشرة .

ان الادارة الموارد المائية في العراق علاقة وثيقة بالظروف المناخية
والعلاقات الزراعية التقليدية السائدة وطبيعة الاراضي حيث تتميز أراضي
العراق بوجود تباين كبير فيما بينها من النواحي المتعلقة بخصائصها او
طبيعتها ومشاكلها وقابلياتها الانتاجية الزراعية كما وان للثقافة الفلاحية
أهمية في الالتزام بترشيد استعمال المياه ويتم بهذا الصدد تشريف وارشاد
المستفيدين من المياه بأهميتها وضرورة ترشيدها .

تعد الموارد المائية الداخلية المتاحة في القطر المصدر الاساس للإنتاج
السمكي ، وقد قامت الجهات المختصة في العراق بانشاء ممرات للاسماك في
المنشآت الهيدروليكيه المقاومة على مجري المياه .

٦. التوصيات

أ. قيام الدول المتقدمة بتأهيل التقنيات المستطورة في النواحي البيئية
والغاء كافة القيود والشروط والعقبات التي تفعها تلك الدول أمام
الحصول على تلك التقنيات .

ب. اقتراح تشكيل صندوق دولي يعول من قبل الدول المتقدمة لتقديم
المساعدات للدول النامية في مجال الحصول على التكنولوجيا النظيفة
من الناحية البيئية .

ج. تبسيط اجراءات الحصول على المساعدات الفنية والمادية من المنظمات
الدولية ومنح الدول النامية فرص أكبر في مجال تطوير الكوادر
العاملة في النشاطات البيئية .

د. قيام دول أعلى الانهار بمراقبة نوعية مياهها واتخاذ الاجراءات
الكافحة بالحد من تلوينها وبما يضمن ورود مياه ذات نوعية جيدة
لدول أسفل أحواض الانهار المشاطئة لها ، مع ضرورة توصل الدول
المشاطة الى اتفاق حول قسمة عادلة للمياه تحدد بموجبها حصة كل
من المياه (كما ونوعا) ليتسنى لكل بلد التخطيط بشكل واضح لتنمية
وتطوير موارده المائية واتخاذ الاجراءات الكافية بالحفاظ على تلك
الموارد .

